



الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

نظراً لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة

المغيري (عمان).

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

(أ) التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/69/L.72)

الرئيسة بالنيابة (تكلت بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية عقدت مناقشة بشأن البند ١٣ من جدول الأعمال وبند الفرعي (أ)، بصورة مشتركة مع البند ١١٥ من جدول الأعمال، في جلستها العامة ٥١، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويذكر الأعضاء أيضاً أنه بموجب البند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/69/722/Add.8)

الرئيسة بالنيابة (تكلت بالإنكليزية): قبل الشروع في البت في البنود المدرجة على جدول أعمالنا، أود، تمثيلاً مع الممارسة المتبعة، توجيه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/69/722/Add.8 والتي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ صدور رسالته الواردة في الوثيقة A/69/722/Add.7، سددت فاناتو المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



المستقبل. وهناك حاجة لدفع الابتكار والتحليل قدما لدعم قدرات البيانات الوطنية وبناء شراكة عالمية في مجال البيانات.

ولأن النشاط الإحصائي يقف أمام مفترق طرق، فليس ثمة لحظة ولا طريقة أفضل لتأكيد ذلك من اتخاذ قرار للجمعية العامة من شأنه أن يجتذب تركيزا عالميا على الموضوع. إن اليوم العالمي للإحصاء يتيح منصة عالمية تزيد من تسليط الضوء على هذا المجال وتسهل تنظيم المناسبات وتحقيق التآزر. وتوفر المبادرة إطارا عالميا وتركيزا جديدا على الأنشطة الإحصائية. لكن تظل الاستفادة منها بشكل ملموس على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في أيدي مختلف أصحاب المصلحة، استنادا إلى ظروفهم واحتياجاتهم وأولوياتهم الخاصة.

لقد حقق أول يوم عالمي للإحصاء، في عام ٢٠١٠، نجاحا ساحقا حيث نظم ما لا يقل عن ٤٠ من المنظمات والكيانات الدولية والإقليمية أنشطة في أكثر من ١٣٠ دولة عضوا وإقليميا. ولدينا كل سبب للافتراض بأنه سيجري تحقيق نتائج أفضل خلال عام ٢٠١٥.

في الختام، أود أن أشكر الدول الأعضاء من أعماق قلبي على دعمها الساحق ومشاركتها البناءة في المشاورات المفتوحة والشفافة. ونقدر أيضا الدعم الكبير الذي قدمته المجموعة الإقليمية حقا لمقدمي مشروع القرار، مما يجسد الاعتراف العالمي بالإحصاءات ودورها في توفير حياة أفضل. وبهذه الروح، تناشد هنغاريا ومقدمو مشروع القرار جميع الدول الأعضاء، بكل احترام، تأييد مشروع القرار.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.72، بعنوان "اليوم العالمي للإحصاء". وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم

العامية القرار ١٠٨/٦٩، في الجلسة العامة ٦٥، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا لعرض مشروع القرار A/69/L.72.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/69/L.72، بعنوان "اليوم العالمي للإحصاء"، في إطار البند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال. ومن خلال اعتماد مشروع القرار، ستحدد الجمعية العامة تاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ كثنائي يوم عالمي للإحصاء تحت شعار عام "بيانات أفضل من أجل حياة أفضل". ويدعو مشروع القرار الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية وجميع الجهات المعنية الأخرى إلى الاحتفال بذلك اليوم بطريقة مناسبة. وستقرر الجمعية العامة أيضا الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء كل خمس سنوات في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

ويستند النص الذي حظي بتوافق الآراء بعد جولتين فقط من المشاورات غير الرسمية، إلى القرار ٢٦٧/٦٤ الذي حدد ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ يوما عالميا للإحصاء ويشكل متابعة للقرار ١١٣/٤٥ الذي اتخذته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. ولا تترتب على المقترح أي آثار إضافية في الميزانية البرنامجية لمنظومة الأمم المتحدة.

وينبع اهتمام هنغاريا بمسألة الإحصاء وقرارها العمل بنشاط على الترويج لمشروع قرار يوفر زخما لمواصلة الحوار والتفاعل في مجال الإحصاء من دورها بصفتها الرئيس المشارك السابق للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، ومن أنشطتها القيادية منذ أجل طويل في اللجنة الإحصائية. وقد جرى مرارا وتكرارا إعادة التأكيد على دور الإحصاءات والبيانات الموثوقة بشكل عام، وفي تخطيط وتنفيذ ورصد خطة التنمية المستدامة في

السيد تسانغ سايجن (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/69/L.68، المعنون "إنشاء فريق خبراء حكومي دولي عامل مفتوح العضوية معني بالمؤشرات والمصطلحات ذات الصلة بالحد من أخطار الكوارث"، أود أن أسجل في المحضر البيان التالي عن الآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

في الفقرتين ٤ و ٥ (أ) من مشروع القرار A/69/L.68، تقرر الجمعية العامة، أولاً، أن أعمال الفريق العامل سوف تنتهي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتُقدّم إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها، كما جاء في الفقرة ٤؛ ثانياً، يعقد الفريق العامل ثلاث دورات رسمية، في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، منها دورة واحدة في عام ٢٠١٥ ودورتان في عام ٢٠١٦، تستغرق كل دورة منها يومين، ودورات غير رسمية إضافية حسب الحاجة، كما هو منصوص عليه في الفقرة ٥ (أ).

ومن المتوقع أن يشكل طلب الوثائق الواردة في الفقرة ٤ إضافة إلى عبء العمل المتعلق بالوثائق لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات يتألف من وثيقة واحدة لما قبل الدورة باللغات الست. وسيطلب هذا احتياجات إضافية بمبلغ ٣٨ ٣٠٠ دولار لخدمات الوثائق في عام ٢٠١٦.

وعلاوة على ذلك، فإن الطلب الوارد في الفقرة ٥ (أ) يعقد ثلاث دورات رسمية للفريق العامل سيتطلب أربع جلسات في عام ٢٠١٥، وثمان جلسات في عام ٢٠١٦، بجميع اللغات الست. تشكل تلك الاجتماعات إضافة إلى عبء عمل الجلسات لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، الأمر الذي يستلزم احتياجات إضافية بمبلغ ٢٧ ٦٠٠ دولار في عام ٢٠١٥ و ٥٥ ٢٠٠ دولار في عام ٢٠١٦ من أجل خدمات الاجتماعات.

مشروع القرار وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/69/L.72، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أوغندا، البرازيل، بروني دار السلام، بيرو، تركمانستان، توفالو، تونس، تونغنا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، السودان، سورينام، شيلي، عمان، فانواتو، فيجي، كندا، لبنان، ليبيا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، نيبال، نيوزيلندا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/69/L.72؟ اعتمد مشروع القرار A/69/L.72 (القرار ٦٩/٢٨٢).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال.

البند ١٩ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

مشروع القرارين (A/69/L.67 و A/69/L.68)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، إحالة البند الفرعي (ج) من البند ١٩ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. ويذكر الأعضاء أيضاً أن الجمعية العامة قررت النظر في البند الفرعي مباشرة في الجلسة العامة واعتمدت المقرر ٥٥٦/٦٩، في جلستها العامة الـ ٨١ المعقودة في ٥ آذار/مارس ٢٠١٥.

ونشر الآن في النظر في مشروع القرارين A/69/L.67 و A/69/L.68.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/69/L.68، أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

البيانات التي يُدلى بها تعليلاً للتصويت محدودة بمدة ١٠ دقائق ويتعين أن تدلى بها الوفود من مقاعدها.

السيد يوشيكواوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. ويسعدني بما سعادة أن أراكم تتولون رئاسة الجمعية العامة هذا الصباح. وأود أيضاً أن أعرب عن شكرنا للدعم الذي تلقيناه من رئيس الجمعية العامة، السيد سام كوتيسا، خلال عملية عقد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في سنديا باليابان، في آذار/مارس ٢٠١٥.

وبوصفنا البلد المضيف لمؤتمر سنديا، أود أن أعرب عن امتناني الصادق لـ ٦٥٠٠ مشارك من ١٨٧ دولة عضواً، كان من بينهم عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات والوزراء. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، على مشاركته في المؤتمر، والعديد من الممثلين الذين سافروا معي إلى سنديا من نيويورك. وأود أن أعرب عن امتناني للبلدان التالية على وجه الخصوص. أشكر سويسرا، البلد المضيف لاجتماعات اللجنتين التحضيريتين، وتايلند وفنلندا على جهودهما الدؤوبة بصفتهما الرئيسين المشاركين للجنتين التحضيرية والرئيسية. وأود أيضاً أن أشكر جامايكا على مساهمتها الكبيرة في رئاسة الفريق العامل لأجل الأهداف في إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث. وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري للجهود التحضيرية التي تبذلها الأمانة المشتركة بين الوكالات والتابعة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والسيدة مارغريتا والستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام لتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

وأرحب ترحيباً شديداً بتأييد الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي، أي إعلان سنديا وإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث، على النحو الوارد في القرار ٢٨٣/٦٩. كما أرحب باتخاذ القرار بشأن إنشاء فريق خبراء عامل حكومي

لم يتم إدراج أي اعتماد بموجب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ للأنشطة المذكورة آنفاً، وبالتالي سيتطلب ذلك تخصيص أموال إضافية.

وبناءً عليه، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/69/L.68، سيتعين إدراج متطلبات إضافية في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، بمبلغ ٦٠٠ ٢٧ دولار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، و ٩٣ ٥٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ومع ذلك، فإن جميع الجهود الممكنة ستبذل لاستيعاب الاحتياجات الإضافية من الموارد الحالية في إطار الباب ٢.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): ستبت الجمعية أولاً في مشروع القرار A/69/L.67، المعنون "إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/69/L.67؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.67 (القرار ٢٨٣/٦٩).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): ستبت الجمعية تالياً في مشروع القرار A/69/L.68، المعنون "إنشاء فريق خبراء حكومي دولي عامل مفتوح العضوية معني بالمؤشرات والمصطلحات ذات الصلة بالحد من أخطار الكوارث".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/69/L.68؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.68 (القرار ٢٨٤/٦٩).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن

مفتوح باب العضوية معني بالمؤشرات والمصطلحات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث. ونود، بصفتنا أحد ميسري نص قرار اليوم ٢٨٤/٦٩، تسليط الضوء على العمل البناء الذي تقوم به مختلف الوفود والتزامها باتخاذ إجراءات في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في سينداي، باليابان، في آذار/مارس. ونحن ممتنون أيضا لحكومة اليابان على تنظيمها الممتاز للمؤتمر وعملها. وقد كان المؤتمر الأول في سلسلة من الاجتماعات الحاسمة بشأن التنمية المستدامة المقرر عقدها خلال السنة، وهي المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ومؤتمر قمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر.

تستوجب أهداف التنمية المستدامة التي تشكل محور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ اتخاذ إجراءات منسقة وفعالة، وعلى وجه الخصوص، منسقة في جميع هذه العمليات. ولهذا السبب، فإن إنشاء فريق خبراء عامل لوضع المؤشرات العالمية والانتهاة من العمل في تحديث المصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث هو الخطوة التالية - وهي خطوة صغيرة ولكنها هامة في إطار الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث ومن شأنها أن تسهم في تحقيق الهدف المركزي المتمثل في التنمية المستدامة التي نصبو إليها جميعا.

وكما تبين، هناك علاقة جوهرية بين وقوع الكوارث في بلد ما وآفاق التنمية به. ولذلك، أود أن أكرر الشكر لجميع الوفود، وبخاصة الوفود التي شاركت في الفريق العامل. كما نشكر مكتب الممثل الخاص للأمم العام للحد من مخاطر الكوارث، والذي سيظل دعمه التقني قيما للغاية.

السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد كان من دواعي سرور الولايات المتحدة المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من

دولي مفتوح العضوية معني بالمؤشرات والمصطلحات ذات الصلة بالحد من أخطار الكوارث (القرار ٢٨٤/٦٩).

وقد بذل زميلانا، ممثلا بيرو وشيلي، جهودا ضخمة لإرساء هذين العنصرين الرئيسيين المتعلقين بتنفيذ هذه الوثائق الختامية، وأود أن أشكرهما على ذلك. وفي أعقاب اعتماد الوثائق الختامية، من الأهمية بمكان تنفيذ إطار سينداي. وينبغي أن يجري متابعة واستعراض متسقين مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ونظرا لأن ٩٠ في المائة من المتضررين من الكوارث يعيشون في البلدان النامية، فإن الحد من مخاطر الكوارث يمثل أولوية عالية بالنسبة لهم. والطريقة التي يظهر بها المجتمع الدولي دعمه بعد الزلزال الكبير الذي ضرب نيبال في نيسان/أبريل ستكون اختبارا هاما للالتزام بمؤتمر سينداي. وتود اليابان القيام بدور الرئيس المشارك في مؤتمر المانحين من أجل نيبال المقرر عقده في ٢٥ حزيران/يونيه. ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعم نيبال، من الاستجابة في حالات الطوارئ إلى الإنعاش بشكل سلس. وفي سياق القيام بذلك، يمكننا تحقيق "إعادة البناء بصورة أفضل"، والتي تمثل إحدى أولويات إطار سينداي.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية تعزيز التأهب والتوعية بشأن الكوارث الطبيعية من أجل التقليل إلى أدنى حد من المخاطر، على النحو المنصوص عليه أيضا في إطار سينداي. وقد حثت السيدة إيريكو ياماتاني، وزيرة الدولة اليابانية لإدارة الكوارث ورئيسة المؤتمر، في ملاحظاتها الختامية أمام مؤتمر سينداي، على تخصيص يوم عالمي للتسونامي لهذا الغرض. ونحن ننظر في مشروع قرار، من المقرر اقتراحه على الجمعية العامة في دورتها السبعين، بشأن تحديد يوم عالمي للتسونامي ونود أن نأخذ زمام المبادرة بشأن هذه المسألة.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): ترى بيرو أن من المهم للغاية إنشاء فريق خبراء حكومي دولي عامل

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): فيما يتعلق باتخاذ الجمعية العامة اليوم للقرار ٢٨٣/٦٩، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في سينداي باليابان، فإن السلفادور يسعد بها، كبلد مُعرض بشدة لآثار الحوادث الطبيعية التي تنشأ نتيجة تغير المناخ والظواهر الأخرى، التنويه بإعداد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث وتوיד التعاون الدولي في الجهود الرامية إلى خفض الوفيات والضحايا والخسائر الاقتصادية حفضا كبيرا بحلول عام ٢٠٣٠.

وإذ تضع في الاعتبار الأضرار الهائلة التي يتعرض لها اقتصادها جراء الكوارث المتكررة التي عانت منها على الصعيد الوطني، فإن السلفادور تعرب عن سعادتها بالقرار الذي اتخذته مؤتمر سينداي بتشجيع اتخاذ إجراءات لتقليل الخسائر الاقتصادية في الناتج القومي الإجمالي الناجمة عن الكوارث، وللحد من الأضرار بالبنية التحتية والخدمات الأساسية، ولزيادة إمكانية الوصول إلى نظم الإنذار المبكر والمعلومات عن مخاطر الكوارث. وبالنظر إلى الاستثمارات التي بذلت فيها السلفادور جهودا كبيرة ولكنها غير كافية للتعامل مع الأضرار والخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، نتوقع بثقة حدوث تحسينات في مستويات وفعالية التعاون الدولي في تنفيذ الإطار في البلدان النامية.

ومن الضروري إدراج مضمون إطار سينداي وتنفيذه كلبنة جديدة من لبنات العمليات الأخرى وثيقة الصلة بالموضوع على الصعيد الدولي، مثل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وعناصر محددة من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الذي سيعقد أيضا في عام ٢٠١٦. كما ندعو وكالات المنظومة وصناديقها وبرامجها ومجالس إدارتها إلى مواومة إطار سينداي في

مخاطر الكوارث، الذي عقد في سينداي، باليابان، في وقت سابق من هذا العام. ونود أن نعرب عن امتناننا العميق لحكومة اليابان لاستضافتها هذا المؤتمر ولقيادتها القيمة للجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث. والولايات المتحدة مؤيد قوي لإطار عمل هيوغو، وستواصل المشاركة بنشاط في الجهود العالمية الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث، بما يتسق مع المبدأ الأساسي للحد من مخاطر الكوارث الذي يعطي كل دولة المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث.

لكن الولايات المتحدة تجد لزاما عليها أن تعيد تأكيد قلقها بشأن إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث سينداي، والذي جرى الإعراب عنه في شرحنا للموقف الذي قدمناه في ١٨ آذار/مارس في المؤتمر، بأن نأت بنفسها عن فقرات معينة في الإطار تشمل عناصر تصرف الانتباه عن جهودنا الجماعية الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث. وما زالت الولايات المتحدة تنأى بنفسها عن تلك الفقرات. وتحديدًا، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، تؤيد الولايات المتحدة مجموعة واسعة من المبادرات والآليات التي تُقدّم من خلالها المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا.

ومع ذلك، نؤكد أن نقل التكنولوجيا يجب ألا يكون قسريا وأن حقوق أصحاب الملكية الفكرية الخاصة يجب ألا تُلغى. ولهذا السبب، نؤكد على رأينا بأن الإطار بصيغته الحالية لا يغير التزامات الدول بموجب القانون الوطني والاتفاقات الدولية ذات الصلة. ومن ثم، فإن الصياغة المتعلقة بنقل التكنولوجيا في الإطار لا يمكن أن تشكل سابقة يؤخذ بها في الوثائق التي توضع عن طريق التفاوض في المستقبل، بما في ذلك أي وثائق تتعلق بأهداف التنمية المستدامة أو مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أو أي شكل آخر من أشكال المفاوضات داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها.

**البند ٣٢ من جدول الأعمال
ممنع نشوب النزاعات المسلحة**

مشروع القرار (A/69/L.70)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن المناقشة بشأن هذا البند ستجرى في مرحلة لاحقة، سيعلى عنها فيما بعد.

أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان لعرض مشروع القرار A/69/L.70.

السيدة أتيفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/69/L.70، المعنون "حياد تركمانستان الدائم". وأود أن أشكر جميع الوفود على المفاوضات البناءة والثمرة التي تمخضت عن وضع مشروع القرار الشامل هذا. ونخص بالشكر إدارة الشؤون السياسية والأمانة العامة لما قدمته من إسهامات قيمة ودعم وتنسيق للعمل بشأن مشروع القرار.

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ٨٠/٥٠ ألف، بشأن حياد تركمانستان الدائم. وكان ذلك الحدث التاريخي نقطة الانطلاق لجميع الإجراءات التي تلت ذلك على الصعيد الدولي للتعريف بمبادئ تركمانستان بالتعاون مع الشعوب والدول الأخرى. وإننا نقدر الثقة التي منحتنا إيها الأمم المتحدة ونعتز بها. وندرك مسؤوليتنا تجاه المجتمع الدولي ونعتبرها تشريفاً لنا لمواصلة بعث الحياة في الحياد الإيجابي الدائم فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية السيادية لدولتنا في هذا العصر الجديد في تاريخ العالم والذي يجفل بالأزمات في كثير من الأحيان. ومسار الحياد والمبادئ التي يكرسها تسمح لنا بأن نضمن بنجاح تلك المعايير الأساسية كالسلام واحترام كل الشعوب والثقافات والتقاليد والتسامح واحترام جميع الأديان. وترجم تلك المعايير إلى

عملها مع الوكالات والصناديق والبرامج على أرض الواقع من أجل تعزيز القدرات الوطنية على التصدي للكوارث المحتملة.

والعمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات ذات الصلة بالحد من أخطار الكوارث له دور حاسم في ضمان التفاهم على الصعيد العالمي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاستجابة الفعالة على المستوى المحلي وتعزيزها.

أخيراً، تود السلفادور أن تتوجه بالشكر إلى حكومة وشعب اليابان على الاستضافة الناجحة للمؤتمر والالتزام المستمر على الصعيد الدولي لإزاء مسألة المرونة والحد من أخطار الكوارث.

السيد كولوما (شيلي) (تكلم بالأسبانية): تعرب شيلي عن امتنانها للدعم الذي حظيت به من كل الوفود في عملية المفاوضات بشأن القرار ٢٨٤/٦٩، الذي اتخذ للتو، وتحت جميع البلدان على مواصلة العمل في متابعة إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث. كما أود أن أتقدم بالشكر مرة أخرى لوفد اليابان وجميع الوفود، وبالأخص بيرو، لعملهما بشأن مشروع القرار الذي ينشئ فريق الخبراء الحكومي الدولي ويمثل انتصاراً في المعركة وفي العمل من أجل الحد من أخطار الكوارث.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلاً للتصويت.

باسم رئيس الجمعية العامة، أود أن أعرب عن امتناني لوفدي بيرو وشيلي، اللذين أجريا المناقشات وأدارا مفاوضات معقدة حول القرار ٢٨٤/٦٩ في المشاورات غير الرسمية، مما أفضى إلى خاتمة ناجحة. وأنا على ثقة من أن أعضاء الجمعية يشاركونني الإعراب لهما عن خالص تقديرننا.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ١٩ من جدول الأعمال.

ومشروع القرار المقترح يتناول الارتباط العضوي الوثيق بين الجوانب الاقتصادية، والجوانب الجغرافية - الاقتصادية بالأخص، لسياسة الحياد المستقرة وبين المسائل التي تكفل أمن الطاقة والنقل. فاليوم، بدون كفالة ضمانات دولية قوية لنقل الطاقة والوقود، لا يمكن أن نتكلم عن تنمية مستقرة للاقتصاد العالمي أو عملية آمنة خالية من النزاعات إقليمياً، أو مسار لسياسة خارجية يمكن التنبؤ به، سواء على مستوى الدول منفردة أو مجموعات الدول. ولقد أثبتنا أن ممارسة المشاريع المشتركة للتجارة والاستثمار الاقتصادي من شأنها تهدئة وتحييد الخلافات السياسية الخارجية الأكثر حدة وتكون بمثابة تدبير فعال من تدابير الدبلوماسية الوقائية. ومشروع القرار يركز بشكل كبير على فهم الحياد من خلال منظور التجربة الوطنية في تركمانستان. ومع ذلك، فإن مشروع القرار يوفر الفرصة أيضاً لزيادة المعرفة بالنماذج الحديثة للسياسات المحايدة. ويبين مشروع القرار كيف يدعم وضع الحياد التعاون الحكومي الدولي بصورة أكثر ديناميكية من خلال حياد تركمانستان الدائم.

وفي الفقرة ٣، يرحب مشروع القرار بقرار حكومة تركمانستان إعلان عام ٢٠١٥ سنة الحياد والسلام. وأود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى الجزء من تلك الفقرة الذي يشير إلى قرار استضافة مؤتمر دولي حول موضوع "سياسة الحياد: التعاون الدولي من أجل السلم والأمن والتنمية" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في عشق آباد. ونحن على يقين من أن اعتماد مشروع القرار سيرفع من شأن الحدث ويعمل على زيادة مستوى مشاركة زعماء العالم، الأمر الذي يمكن من زيادة الوعي الحالي بإمكانات سياسات الحياد في بناء سلام مستدام.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ستقيم تركمانستان سنوفاً الـ ٢٠ من العمل، منذ اعتراف المجتمع الدولي بمركزنا كدولة محايدة دائماً. وحياد تركمانستان هو

الساحة العملية للسياسة الخارجية لتركمانستان ودبلوماسيتها. ومع مرور الوقت، تجلت العلاقة بين وضع حياد تركمانستان والأهداف الطويلة الأجل للأمم المتحدة وتنمية دول وشعوب هذا الكوكب، وهيئة الظروف المؤاتية للسلم والأمن.

وأساس مشروع القرار قيد النظر اليوم يتضمن النتائج العملية الحقيقية لسياسة الحياد التي تتبعها تركمانستان والأمثلة الدالة على فعالية نموذج الحياد الإيجابي الدائم كعامل مهم في الجهود الدولية لحفظ السلام. وقد تجلّى ذلك من خلال العديد من جولات المفاوضات التي عقدت في عشق آباد بدعم من الأمم المتحدة، والتي كان لها دور رئيسي في تحقيق السلام والاتفاقات في طاجيكستان. وتجدر الإشارة إلى أن عاصمة دولتنا المحايدة قد استضافت حواراً لضبط النزاع الأفغاني الداخلي في نهاية التسعينات من القرن الماضي. واليوم، ما فتئت عشق آباد تبدي استعدادها لإجراء المزيد من الحوارات المتعددة الأطراف في تركمانستان بشأن قضايا التقارب، مع إسناد دور ريادي لأفغانستان.

والأمم المتحدة تعتبر تركمانستان رفيقاً أميناً وشريكاً فعالاً في صون ودعم الاستقرار السياسي في المنطقة وإرساء علاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون. وتجلى ذلك في القرار المتخذ في عام ٢٠٠٧ بفتح مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لوسط آسيا في عشق آباد. واستند ذلك القرار إلى ضرورة جعل جهود المجتمع الدولي لحفظ السلام في وسط آسيا أكثر انتظاماً وضمناً وتعزيز مؤسسات الأمم المتحدة. وكان هناك أيضاً إدراك لأهمية نموذج الحياد في تحقيق أهداف السياسة الخارجية والدبلوماسية الوقائية الدولية وضمناً السلم والأمن الدوليين على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي إطار ولايته، أصبح ذلك المركز اليوم المنتدى المثالي للتعاون بين بلداننا والمشاركة الفعالة للمنظمات الدولية في القضايا الإقليمية. وتركمانيستان تنفي على أنشطة المركز وتدعمها بالكامل.

البند ٣٣ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا
وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن
والتنمية على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام (A/69/909)

مشروع القرار (A/69/L.69)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن
لممثل جورجيا لتقديم مشروع القرار A/69/L.69.

السيد إماندزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم
في إطار البند ٣٣ من جدول الأعمال، بعنوان "النزاعات
التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا
وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية
على الصعيد الدولي"، آخذ الكلمة مجدداً هذه السنة لتناول
مسألة إنسانية هامة جدا لبلدي، والتماس دعم الجمعية العامة
لمشروع القرار المُعنون "حالة المشردين داخليا واللاجئين
من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية،
جورجيا"، على النحو الوارد في الوثيقة A/69/L.69.

لقد حظي القرار، منذ اعتماده لأول مرة في عام ٢٠٠٨
(٣٠٧/٦٣)، بدعم دولي متزايد نظراً لندائه الإنساني وأهدافه
الإنسانية. ومن حيث المبدأ، فإن تصويت كل دولة عضو
تأييداً هو تصويت لدعم القيم الإنسانية الأساسية استناداً إلى
أحكام القانون الدولي، بما يشمل ميثاق الأمم المتحدة، الذي
نؤيده جميعاً. وكل تصويت يوجّه إشارة قوية إلى كل شخص
مشرّد في جورجيا. ففي بلد عدد سكانه ٤,٥ مليون نسمة،
أرغم نحو ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة - ١٠ في المائة من سكان بلدي
- على ترك منازلهم، ولا يزالون غير قادرين على العودة
بسبب ظروف خارجة كلياً عن سيطرتهم.

واقعنا اليوم وسيبقى كذلك غداً. إنه يتيح لنا فرصاً جديدة
لكي نطور شراكات دولية أوسع في جميع المجالات، بما يشمل
التعاون المعزّز متعدد المستويات مع الأمم المتحدة بصفته أولوية.
وإننا نعرب عن امتناننا لوفود أكثر من ٥٠ بلداً شاركت
في تقديم مشروع القرار، ونعوّل على توافق الآراء في اعتماده،
لأنه يهدف إلى توطيد الأمن الإقليمي والدولي وإلى بناء
السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ستبتُّ الجمعية الآن
في مشروع القرار A/69/L.70، المُعنون "حياد تركمانستان
الدائم".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ سايجن (إدارة شؤون الجمعية العامة
والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أعلن أنه، منذ تقديم
مشروع القرار A/69/L.70، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في
الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدّميه: إستونيا، إكوادور،
إندونيسيا، أوزبكستان، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا،
بنغلاديش، بولندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية
التشيكية، جورجيا، سلوفاكيا، السويد، الصومال، الصين،
غينيا، فرنسا، جمهورية فتزويلا البوليفارية، فيجي، فييت نام،
كوبا، كولومبيا، لايفيا، لبنان، ماليزيا، المغرب، منغوليا،
موريشيوس، النمسا، النيجر، نيكاراغوا، هولندا واليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أنّ
الجمعية تقرّر اعتماد مشروع القرار A/69/L.70؟

اعتُمد مشروع القرار A/69/L.70 (القرار ٢٨٥/٦٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية
العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٢ من
جدول الأعمال.

إن مشروع القرار الحالي ليس موجهاً ضد أي طرف، ولا يهدف إلى توجيه أصابع الاتهام إلى المسؤولين عن التشريد القسري. إن تركيزه الرئيسي على حقوق الإنسان خيار متعمد لتفادي المزايدات السياسية حين تكون الحقوق الأساسية للمشردين في خطر. ويبقى نص مشروع القرار بلا تغيير، لأن أحكامه لم يتم الوفاء بها. ولهذا السبب بالذات، نحتاج إلى مشروع القرار هذا بصفته صكاً قانونياً دولياً هاماً. ومشروع القرار نفسه وآلية الإبلاغ يشكلان أدوات لا غنى للأمم المتحدة عنها لكي تبقى المسألة قيد نظرها.

وكما يُظهر مشروع القرار، فإن التزامه الثابت بمناقشات جنيف الدولية - المنتدى المفوض من قبل اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بين جورجيا والاتحاد الروسي، بمعالجة مسائل الأمن في جورجيا - يمنح المشاركين الزخم اللازم لاتخاذ خطوات فورية لتحقيق الأهداف الرئيسية لمشروع القرار عملياً. والأمين العام بان كي - مون أبرز أيضاً حقيقة أن

”مباحثات جنيف الدولية ما زالت تمثل المنتدى الوحيد للقاء أصحاب المصلحة المعنيين ومعالجة القضايا المحددة في القرار ٦٨/٢٧٤.“

إن القرار ٦٨/٢٧٤ وتقرير الأمين العام الذي تلاه (A/68/868) يشكلان النقاط المرجعية في مناقشات جنيف الدولية ويكملان العمل بشأن المسائل الإنسانية. وأود أن أؤكد أن حكومة بلدي ملتزمة بمحادثات السلام وستبقى مشاركة في المباحثات بحسن نية لتحقيق نتائج ملموسة.

وأود الآن أن أسترعي بإيجاز انتباه الجمعية إلى الحالة الميدانية الراهنة. فما يُسمّى معاهدات التكامل التي وقّعها مؤخراً الاتحاد الروسي مع أنظمة الاحتلال في تسخينفالي وسوخومي تقوّض جميع مبادئ القانون الدولي، وتزيد تفاقم الحالة الأمنية والإنسانية. وقد تكثّف نصب الأسلاك الشائكة

من خلال مشروع القرار هذا، تهدف حكومتي إلى حشد الدعم الدولي لمواطنينا من جميع العرقيات والأديان، الذين طُردوا من المنطقتين الجورجيتين، أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. وإننا نؤكد مجدداً من هذه المنصة - وهذا المنبر الهام جداً - على حقهم في عودة مأمونة وكريمة وطوعية إلى ديارهم، حقوقهم غير القابلة للتصرف في الممتلكات.

وبصفتنا المجتمع الدولي، علينا مسؤولية أخلاقية تتمثل في أن نقف صفا واحداً ونبرهن على التزامنا بالقضية الإنسانية التي تتجاوز حالة بلد بمفرده، وعالمية بطابعها. ومما يثير فزعنا أن ٥٠ مليون شخص مشردون حالياً في أرجاء العالم - وهو أعلى عدد سُجّل منذ الحرب العالمية الثانية.

ومحنة الأشخاص الجورجيين المشردين داخلياً واللاجئين تعود إلى أوائل تسعينات القرن الماضي. فقد أرغموا على الفرار بحثاً عن الأمن والأمان. وكما يذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية صراحة، أن يصبح المرء شخصاً مشرداً

”لا يعني مجرد فقدان المسكن. إنه يعني فقدان اتصالك بأسرتك، بمصدر دخلك ... إنه يعني فقدان الوصول إلى شبكة الناس حولك، الذين تلجأ إليهم عادة في أوقات الشدة.“

لقد شهد الكثيرون منا المشاعر نفسها معبراً عنها بوضوح في معرض الصور الفوتوغرافية بعنوان ”حكاية التشرد الداخلي كما سجّلتها الكاميرا“، المعروض في الطابق السفلي من هذا المبنى. وصور المعرض القوية تروي حكاية أبناء بلدي الذين تركوا كل شيء خلفهم حين أرغموا على الفرار من منازلهم. وحكومة جورجيا تبذل كل جهد لتخفيف عبئهم وتأمين ظروف لا ثقة لهم، عملاً باستراتيجيتنا الوطنية وخطة عملها ذات الصلة، وبدون مساس بحقهم غير القابل للتصرف في عودة مأمونة وكريمة.

ونشكر الأمين العام على هذه التذكرة، وفي ضوء هذا،
أناشد الأعضاء مرة أخرى دعم المبدأ الأساسي لحق العودة
والتصويت مؤيدين لمشروع القرار.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني
أن أتكلم بالنيابة عن منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية
والدول الأعضاء في المنظمة وهي، تحديد، جورجيا وأوكرانيا
وأذربيجان وجمهورية مولدوفا.

لقد انعقدت الجمعية العامة اليوم للبت في مشروع القرار
A/69/L.69، بشأن التشريد الذي طال أمده في منطقة مجموعة
بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، وبخاصة في
جورجيا، حيث لأكثر من ٢٠ عاماً، لم يتمكن مئات الآلاف
من الرجال والنساء والأطفال من العودة إلى ديارهم. والدول
الأعضاء في المنطقة تقف معاً مرة أخرى متخذة موقفاً موحداً
وتطلب منكم تأييد هذا القرار الإنساني بشكل محض وغير
السياسي.

وتعلم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جيداً أهداف
القرار المعروض علينا، الذي تتخذه الجمعية العامة سنوياً منذ
أيار/مايو ٢٠٠٨. وفي كل عام، نشهد عدداً متزايداً من
المؤيدين. وتعبّر الرسالة الموجهة من كل صوت عن زيادة
الاهتمام والتضامن مع كل مواطن جورجي شرد قسراً من
أبخازيا، وجورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية،
في جورجيا، منذ بداية التسعينيات. وينبع تأييد القرار من
التزامنا المشترك والطويل الأمد بالمبادئ الإنسانية الأساسية،
بما في ذلك حق العودة وحقوق الملكية والوصول الإنساني إلى
المناطق المتضررة.

ومنذ اتخاذ القرار الأخير (A/RES/68/274)، تدهورت
الحالة على أرض الواقع بسبب الحواجز الإضافية أمام عودة
المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم. ولا يزال مصدر
قلقنا الخاص هو استمرار إقامة سياج من الأسلاك الشائكة

والأسبجة على امتداد طول خط الاحتلال على نطاق واسع،
وتجاوز امتدادها فعلياً ٦٠ كيلومتراً.

وهذه الحواجز المصطنعة تفصل بين الأسر والمجتمعات
المحلية، وتلحق ضرراً كبيراً بسبل كسب الرزق للسكان
المحليين وتحول دون الاتصالات بين الناس. وبسبب تلك
القيود المفروضة على حرية التنقل، لا يسمح حتى للسكان
المشردين بزيارة قبور أفراد أسرهم خلال أيام العطلات الدينية.
ومع أنه أحرز بعض التقدم في تقديم الخدمات الطبية، في
عدة حالات مفعجة توفي الأشخاص الساعون للحصول على
المساعدة الطبية وهم في طريقهم إلى المستشفى حينما منعوا من
المرور عبر خط الاحتلال. ونحن، من جانبنا، سنواصل البقاء
ملتزمين بتقديم الرعاية الصحية المجانية فضلاً عن الخدمات
الحكومية الأخرى إلى من يقيمون في الأراضي المحتلة.

وما يدعو إلى الانزعاج على وجه الخصوص أنه
لا يسمح لأية آليات رصد دولية بالدخول إلى منطقتي أبخازيا
وتسخينفالي. ففي العام الماضي، منع مفاوض الأمم المتحدة
السامي لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان
للمشردين داخليا من الوصول إلى الأراضي المحتلة. وهذا
العام، منع من الدخول أيضاً السيد خوان إ. مينديز، مقرر
الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب
المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وحين نتولى عرض مشروع قرار هذا كل عام، نترك
السياسة جانبا ونركز على البعد الإنساني للمشكلة. وعلى نحو
ما جدد التأكيد عليه الأمين العام بان كي - مون في تقريره
لعام ٢٠١٥ (A/69/909)، "لا يمكن... الربط بشكل مباشر
بين حق العودة وممارسة الشخص المشرّد داخليا له وبين المسائل
السياسية أو إبرام اتفاقات السلام. ويلزم الاعتراف بالعودة
كحق من حقوق الإنسان وكقضية إنسانية يجب معالجتها
بغض النظر عن أي تسوية للنزاع الذي نشأت عنه الحالة."

الفاعلة المعنية. وفي ذلك السياق، تقدر المجموعة استراتيجية جورجيا للانخراط من خلال التعاون، التي تهدف إلى بناء الثقة والائتمان فيما بين المجتمعات المحلية المنقسمة. ولذلك تؤكد مجدداً الدول الأعضاء في منطقة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا على دعمها القوي لسيادة جورجيا وسلامة أراضيها في إطار حدودها المعترف بها دولياً.

كما تؤكد الدول الأعضاء في هذه المنطقة مجدداً على دعمها الثابت للمفاوضات السلمية. ونرى أن مناقشات جنيف الدولية تشكل منبرا هاما للتصدي للتحديات الأمنية والإنسانية وغيرها من التحديات، على نحو ما أورده الأمين العام نفسه في أحدث تقاريره (A/69/909)، الصادر في أيار/مايو. وفي ذلك الصدد، تعتبر مشروع القرار أداة هامة لإعادة التأكيد على دعم المجتمع الدولي لمناقشات جنيف الدولية. فمشروع القرار يشجع المشاركين في مناقشات جنيف على مضاعفة جهودهم لضمان احترام حقوق الإنسان ومعالجة المسائل الواقعة في نطاق ولاياتهم. ولذلك، نرفض بقوة أية محاولة لتضليل المجتمع الدولي بوصف القرار بأنه مسيس أو يشكل عائقاً لعملية محادثات جنيف. ونقدر الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة باعتبارها أحد الرؤساء المشاركين لمناقشات جنيف الدولية ونشدد على أهمية التقارير التي يقدمها الأمين العام سنوياً عملاً بقرارات الجمعية العامة باعتبارها أداة لمواصلة انشغال المجتمع الدولي الذي تلمس الحاجة إليه بمسألة المشردين واهتمامه بهذه المسألة.

وما فتئت مسألة التشريد القسري مسألة طال أمدها في منطقة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت تلك المشكلة أبعاداً جديدة وصعبة نتيجة للعدوان على أوكرانيا. واعتباراً من الوقت الحالي، يصل عدد الأشخاص المشردين داخلياً في أوكرانيا إلى أكثر من ١,٢ ملايين شخص. وتؤدي حالات التشريد الواسعة النطاق

على طول خط الاحتلال داخل جورجيا، فضلاً عن استمرار عمليات الاحتجاز غير القانوني ووضع الحواجز أمام حرية التنقل. ووصل إجمالي طول سياج الأسلاك الشائكة المقامة على طول خط الحدود الآن إلى ٦٠ كيلومتراً، والعملية مستمرة. وهذه الحواجز المصطنعة تمزق الأسر والمجتمعات المحلية إلى جانب تقييد الاتصالات بين الناس، في انتهاك لحقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويمنع السكان المحليون من زراعة أراضيهم الزراعية وزيارة المواقع الدينية والحصول على الخدمات الطبية في حالات الطوارئ. ونتيجة لذلك، يضطر السكان المحليون لمغادرة أماكن إقامتهم، مما يهدد بإنشاء موجة جديدة لعمليات التشريد القسري.

ويؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة كون المنظمات الإنسانية الدولية تمنع باستمرار من الوصول إلى الأراضي المحتلة. ففي عام ٢٠١٤، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بزيارة إلى جورجيا. وحينما لم يسمح لها بالدخول إلى هاتين المنطقتين في جورجيا، خلصت إلى أن منطقة تسخينفالي لا تزال "تقياً أسوداً" وأنها "إحدى أكثر المناطق التي يتعذر الوصول إليها على كوكب الأرض، حيث لا يسمح بإمكانية وصول الوكالات الإنسانية". وترى مجموعة دول جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا أن من الأهمية البالغة بمكان مضاعفة جهودنا لتنفيذ دعوة مشروع قرار اليوم (A/69/L.69) إلى أن تصل الأنشطة الإنسانية بدون عوائق إلى جميع الأشخاص المشردين داخلياً وإلى سائر المقيمين في المناطق المتضررة من النزاعات.

وعلاوة على ذلك تعتقد الدول الأعضاء في هذه المجموعة اعتقاداً جازماً بأن معالجة الشواغل الإنسانية للسكان المتضررين، بمن فيهم الأشخاص المشردون داخلياً، ينبغي أن تمنح الأولوية في الحالة الراهنة، وأنه يجب مناقشة المسألة بصرف النظر عن الاختلافات السياسية بين الأطراف

خطوط الحدود الإدارية في جورجيا. وتمس تلك الإجراءات بسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، ولها أثر خطير على حرية التنقل وغيرها من حقوق الإنسان الأساسية للسكان المحليين. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً تأييدنا القوي لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وتشاطر تماماً، بل نؤيد أيضاً أهداف مشروع القرار المتمثلة في: الاعتراف بحق جميع اللاجئين والمشردين داخلياً في العودة إلى ديارهم في منطقة أبخازيا وتسخينفالي، واحترام حقوق الملكية لهؤلاء الأشخاص، ومنع إحداث التغييرات الديمغرافية القسرية، ووصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المشردين داخلياً واللاجئين وغيرهم من الأشخاص المقيمين في المنطقة المتضررة من النزاعات، ودعوة المشاركين في محادثات جنيف إلى تهيئة ظروف أمنية مؤاتية للعودة الطوعية والأمنة والكرامة للمشردين داخلياً إلى ديارهم دون عوائق، ووضع جدول زمني لعودتهم، ومطالبة الأمين العام بتقديم تقرير شامل عن تنفيذ مشروع القرار في الجمعية العامة في دورتها المقبلة.

ويدل الدعم المتكرر وعلى نطاق واسع لمشروع القرار - للسنة الثامنة على التوالي الآن - على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المسألة. وهو يعث برسالة أيضاً إلى المشردين تؤكد لهم أنهم ليسوا منسيين، وأن المجتمع الدولي سيواصل الالتزام بتقديم الدعم النشط لإيجاد حل لمحتتهم.

السيد شيرمان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تتطلع المملكة المتحدة قدماً إلى اعتماد مشروع القرار A/69/L.69، بشأن حالة المشردين داخلياً واللاجئين من المقاطعات الجورجية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ويعيد مشروع القرار تأكيد الحق غير القابل للتصرف للمشردين داخلياً واللاجئين في العودة إلى ديارهم. ويجب أن يتم ذلك بشكل آمن وكرام، بغض النظر عن الأصل العرقي لأولئك الأشخاص. ولكونها مسألة إنسانية وتتعلق بحقوق الإنسان، ينبغي ألا نسمح للمسائل السياسية

في أوكرانيا إلى تصاعد حجم احتياجات المنطقة الإنسانية المتزايدة، وجعل استجابة المجتمع الدولي أكثر إلحاحاً.

إن الدول الأعضاء في مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، إذ تأخذ في اعتبارها جميع الحجج السابقة ومراعاة منها للأهداف الإنسانية لمشروع القرار المعروض علينا، بما في ذلك ضمان حق العودة المأمونة والكرامة للأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، وجورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، في جورجيا، ستصوت مؤيدة لمشروع القرار A/69/L.69 وهي تناشد أعضاء الجمعية العامة التصرف على هذا النحو.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن دول منطقة البلطيق والشمال الأوروبي وهي، تحديدًا، إستونيا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاتفيا والنرويج، وبلدي بالذات، ليتوانيا. وتعلن بولندا تأييدها لهذا البيان.

لا يزال عدد المشردين داخلياً في العالم مرتفعاً بشكل مروع من جراء قسر المزيد من الأشخاص على الفرار من ديارهم بسبب النزاعات المسلحة والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة السعي لإيجاد حلول مستدامة للمشردين وضمان حماية حقوقهم بموجب أحكام القانون الدولي.

لقد أصبحت الحالة الصعبة للمشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، وجورجيا، معروفة للمجتمع الدولي منذ فترة طويلة، ومع ذلك لم يجرز تقدم كبير فيما يتعلق بحقوقهم في العودة الطوعية والأمنة والكرامة إلى أماكن إقامتهم الأصلية. بل تفاقمت مشكلتهم بسبب أنشطة المراقبة التي تضطلع بها قوات الأمن الأجنبية المسيطرة في المناطق المحتلة، والتي لا تزال تواصل إنشاء سياجات الأسلاك الشائكة وغيرها من العقبات على طول

ونأمل أن تستفيد جميع الأطراف، بما في ذلك روسيا وجورجيا، من مباحثات جنيف الدولية، بوصفها منتدى لمناقشة هذه المسألة وإحراز تقدم فيها، وهو تقدم طال انتظاره.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): يشكركم وفد بلدي، سيدتي، على إتاحة الفرصة لي للتكلم بشأن مسألة هامة بالنسبة لبلدي وحكومته.

(تكلم بالإنكليزية)

تضطلع كندا بدور نشط في تعزيز حقوق اللاجئين والمشردين داخليا، فضلا عن رفاهم. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي على التصدي لتحديات الحماية الناشئة منها والطويلة الأمد على حد سواء. إن التصدي لمسألة التشريد الداخلي عنصر بالغ الأهمية بالنسبة لولاية الأمم المتحدة، وهو من صميم عملها على حماية المدنيين.

(تكلم بالفرنسية)

وفي وقت بلغ فيه عدد المشردين في جميع أنحاء العالم مستويات قياسية، فإن من الأهمية بمكان الالتزام الدولي بالوفاء بالالتزامات الأخلاقية والقانونية للمنظمة بحماية المدنيين وكفالة احترام القانون. ومن المهم أيضا تلبية احتياجات الحماية وتقديم المساعدة إلى المشردين واللاجئين بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية. وتوفر المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي إلى جانب الإطار الدولي الرئيسي لحماية المشردين داخليا، هيكلًا بالغ الأهمية لأنشطة الدعوة والرصد لتلبية احتياجات الحماية والمساعدة للمشردين داخليا.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤيد كندا الدعوة الواردة في مشروع القرار A/69/L.69 إلى وصول الأنشطة الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين داخليا في جميع المناطق المتضررة من النزاع في جورجيا دون عوائق. ونؤيد أيضا النداءات الموجهة إلى جميع المشاركين في محادثات

التي تؤثر سلبا على المنطقة على نطاق أوسع بأن تعوق هذا الحق في العودة الذي لا جدال فيه.

وما تزال حاجة أولئك الأشخاص كبيرة. فهناك ما يزيد على ربع مليون من المشردين داخليا المسجلين في جورجيا. ويعيش الكثير منهم في ظروف صعبة وهشة للغاية من جراء سوء أوضاع السكن ومحدودية الحصول على الخدمات الأساسية. وهم يواجهون تحديات عديدة في غضون انتظار عودتهم، سواء تعلق بالاندماج في المجتمعات المحلية أو من جراء حرمانهم من حقوق الملكية. وعليه، فإن من المهم أن تبعث الجمعية العامة برسالة واضحة وموحدة إلى المشردين داخليا واللاجئين في المنطقة الذين لن يسعنا نسيانهم، وسنواصل الدعوة إلى عودتهم إلى ديارهم.

ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة جورجيا للمساعدة في تحسين حالة المشردين داخليا. ويمثل نشر أول تقرير فصلي (A/69/909) هذا الأسبوع يوثق حالة حقوق الإنسان في الأقاليم الانفصالية تطورا إيجابيا. ومن المهم أيضا تنفيذ التشريعات الوطنية والدولية بصورة فعالة للمساعدة على حماية أرواح المشردين داخليا. وفي هذا السياق، ندعو روسيا إلى وقف أنشطتها الحدودية على خطوط الحدود الإدارية مع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ما دامت هذه الأنشطة تشكل عائقا مباشرا أمام عودة الجورجيين المشردين داخليا علاوة على أنها تمثل تجاهلا صارخا لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ندعو السلطات القائمة بأمر الواقع في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية إلى السماح بوصول الوكالات الإنسانية، بما في ذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أهمية مشروع القرار المعروض علينا اليوم. ويجب أن نسلّم أيضا بأن الإجراءات المتخذة في المنطقة - وليست الكلمات التي نلقبها هنا في نيويورك - هي التي تحدد التقدم المحرز بشأن هذه المسألة.

بالحل السلمي للتراعات الدولية، إلى القيام بمساعيهم الحميدة في عملية جنيف، وضمان أن يحظى المشردون داخلها باهتمامنا الكامل.

كما قلت من قبل، علينا أن نعمل استناداً إلى المبدأ، وليس لاعتبارات سياسية منحازة. فرغم أن الأشخاص المشردين داخلها بعيدون عن شواطئنا، إلا أننا معنيون بمحتبتهم. ولذلك، فإننا ندعو جميع الوفود للنظر في مشروع القرار المعروض علينا (A/69/L.69)، الذي نعتقد أنه متوازن وموجز، ويهدف إلى تعزيز الميثاق والمعايير المعترف بها دولياً.

الرئيسة بالنياية (تكلت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد زغايونوف (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية): لم يطرأ أي تغيير على مشروع القرار (A/69/L.69) المعروض على الجمعية العامة، مقارنة مع نص العام الماضي (القرار ٦٨/٢٧٤). إن هذه المبادرة ميسسة وانتهازية بطبيعتها. ويستخدم وفد جورجيا، كما فعل في الماضي، هذا الموضوع وطابعه الإنساني، لتعزيز فحجه تجاه الحالة في المنطقة ووجهات نظره. وخلافاً للواقع، وعكس إرادة شعبي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، يتضمن مشروع قرار جورجيا مرة أخرى فرضية أن هاتين الدولتين المستقلتين المتمتعين بالسيادة هما جزء من جورجيا.

يكتسي الأمن أهمية كبيرة لعودة المشردين داخلها واللاجئين. ورفض جورجيا المستمر لإبرام اتفاقات ملزمة قانوناً مع أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، بشأن عدم استخدام القوة، لا يسهم بأي شكل من الأشكال في هئية الظروف الملائمة للعودة الآمنة للاجئين في المنطقة. وعلى أي حال، فإن تصرفات

جنيف بتكثيف جهودهم في سبيل توطيد السلام الدائم والالتزام بتعزيز تدابير بناء الثقة، وهئية ظروف أمنية مؤاتية للعودة الطوعية والأمنة لجميع المشردين داخلها واللاجئين إلى ديارهم دون عوائق.

وتواصل كندا دعم سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وترى كندا أن ما يسمى بمعاهدات الشراكة الموقّعة بين الأقاليم الجورجية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية مع الاتحاد الروسي، غير قانونية ولا تتسم بالشرعية. وندعو الاتحاد الروسي إلى وضع حد لتدخلاته السلبية العديدة في المنطقة، والامتنال للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، والوفاء التام بالتزاماته إزاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتدابير تنفيذه المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وتدين كندا بأشد العبارات العدوان الذي شنته روسيا على شبه جزيرة القرم والمناطق الشرقية من أوكرانيا. ويدل آخر انتهاك للسلامة الإقليمية لدولة ذات سيادة على عدم احترام روسيا لسيادة القانون الدولي فحسب.

ويجب أن تشمل الحلول المستدامة للتراعات احترام الحقوق الإنسانية لجميع الأفراد، بغض النظر عن الأصل العرقي أو المعتقد أو التوجه الجنسي. وستواصل كندا العمل مع البلدان التي تشاطرها الرأي فضلاً عن المنظمات الدولية كي تكفل قدرة أولئك الذين سُردوا قسراً على ممارسة هذه الحقوق الأساسية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار قيد النظر هذا الصباح.

السيد ميناه (سيراليون) (تكلت بالإنكليزية): يستند موقفنا إلى الإقرار بالمعايير المعترف بها دولياً، وروح ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الأشخاص المشردين داخلها. ولا نعتبر تصويتنا هنا اليوم تصويتاً موجهاً ضد أي من الأطراف المعنية، بل تصويتاً قائماً على المبادئ. وندعو جميع الذين يؤمنون

الإنسانية، ولن تسهل إرساء الثقة بين جانبي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، الذي يشكل الشرط الأساسي لحل مشاكل اللاجئين. وفي ضوء كل هذا، يطلب وفد الاتحاد الروسي إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/69/L.69 وسيصوت معارضاً له. كما نحث الدول الأخرى على الامتناع عن دعم مشروع القرار للأسباب التي ذكرتها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.69، بعنوان "حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، أذربيجان، جزر البهاما، بلجيكا، بليز، بلغاريا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، دومينيكا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كيريباس، لاتفيا، ليريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، إسبانيا، السويد، توغو، تونغابا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة

تبليسي، التي قامت باستخدام المكثف للقوة المسلحة ضد أوسيتيا الجنوبية، هي التي أدت إلى اندلاع نزاع عام ٢٠٠٨. وبناء على هذه الخلفية، تبدو المناشدة التي تكررت في مشروع القرار، والموجهة إلى المشاركين في مناقشات جنيف، لتكثيف جهودهم من أجل إحلال السلام، والاتفاق على إجراءات بناء ثقة أكثر فعالية، غير صادقة، وهذا أقل ما يمكن أن يقال عنها.

ويشير تقرير الأمين العام (A/69/909) إلى أهمية محادثات جنيف كمنتدى للأطراف، لمناقشة مسائل الأمن والاستقرار، والجوانب الإنسانية، والجهود المبذولة في هذا الصدد. للأسف، لم يتم إحراز أي تقدم بشأن مسألة عودة اللاجئين بسبب نهج جورجيا الذي يرمي إلى عرقلة النظر في هذا الموضوع في جنيف، وعرضه بدلا من ذلك على الجمعية العامة. وقد أكد ممثلو أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا خلال شهر آذار/مارس في جنيف، موقفهم المتمثل في عدم المشاركة في مناقشة مشاكل اللاجئين في جنيف، حتى تتوقف جورجيا عن التسييس المصطنع لهذا الموضوع الإنساني في الجمعية العامة.

ومن الواضح لنا أن مناقشة هذا الموضوع في نيويورك من دون مشاركة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لا طائل منه. ويدرك وفد جورجيا بشكل جيد، موقف سوخومي وتسخينفالي، لكنه يستمر في نهج نفس المسار الذي اختاره منذ عدة سنوات، والذي لا يهدف إلى البحث عن حلول حقيقية للمشاكل، ولكن للمواجهة وتحقيق تأثير دعائي. ولا يسهم المشروع المقترح بأي حال من الأحوال في التحديد العملي لمهام محددة للتخفيف من الحالة الإنسانية للأشخاص الذين أجبروا على الفرار من منازلهم.

لطالما أكدنا طبيعة النتائج العكسية للمبادرة الجورجية، الأمر الذي يهدد باستمرار عرقلة المفاوضات الصعبة في مناقشات جنيف. ونحن مقتنعون بأنها لا تتماشى مع الحقائق الراهنة، ولن تحسن الحالة في المنطقة، بما في ذلك حل القضايا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت على القرار الذي اعتمد للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد دي أغوير باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): حافظت البرازيل على موقف ثابت من الامتناع عن التصويت على النص المعتمد اليوم (القرار ٢٨٦/٦٩)، حيث أننا نعتقد أنه يمكن أن يحكم مسبقاً أو يؤثر على النظر في مسائل حساسة ينبغي حلها عن طريق المفاوضات ذات الصلة في جنيف. إننا نعترف بالضغوط الناشئة جراء العدد الكبير من المشردين واللاجئين منذ بدء الصراع عام ٢٠٠٨. ويجب على الأطراف المعنية تهيئة الظروف السياسية المواتية لعودتهم وتبديد المخاوف من استئناف النزاع. كما نحث جميع الأطراف على إيجاد حلول دائمة لحالة المشردين داخلياً واللاجئين، واضحة في اعتبارها حقهم في العودة.

إن البرازيل تعترف بالسلامة الإقليمية لجورجيا، وتتطلع إلى حل النزاع بين جورجيا والاتحاد الروسي بالوسائل السلمية، وعبر الحوار في الأجل القريب. ومن هذا المنطلق، فإننا نعتقد بأنه يتعين على جميع الأطراف اتخاذ تدابير ومبادرات لبناء الثقة، من أجل تعزيز التعاون، بما في ذلك في إطار عملية جنيف.

السيد سيرباني (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إن أوروغواي بلد لديه خبرة محلية ودولية كبيرة في تعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وحمايتهما والدفاع عنهما. والالتزام بالقانون الدولي ومبادئ التعايش السلمي والسلامة الإقليمية من أولويات سياستنا الخارجية. وفي هذا الصدد، نرى أنه من المهم التأكد من أن المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بالنازحين يتمتعان بإمكانية الوصول

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

أرمينيا، بيلاروس، بروندي، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ملديف، ميانمار، ناورو، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، زمبابوي

المتنعون:

الجزائر، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردي، الكاميرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، قبرص، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليسوتو، مدغشقر، ماليزيا، مالي، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، النيجر، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، السنغال، صربيا، سنغافورة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سورينام، سوازيلند، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/69/L.69 بأغلبية ٧٥ صوتاً، مقابل ١٦ وامتناع ٧٨ عضواً عن التصويت (القرار ٢٨٦/٦٩).

الفرصة لكي تؤكد مجدداً دعمها لجورجيا واعترافها بسلامتها الإقليمية. وإسرائيل لا تدعم الإعلانات الأحادية لاستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ولا تعترف بها. ونكرر موقفنا الراسخ أن الطريق إلى حل النزاعات الطويلة الأمد هو من خلال نهج تفاوضي متفق عليه بصورة متبادلة، وليس من خلال اتخاذ إجراءات أحادية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت.

أعطي الكلمة لممثل جورجيا للإدلاء ببيان.

السيد إيماندازه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الجمعية العامة وجميع الوفود التي صوتت مرة أخرى لصالح المبادئ الإنسانية، وساعدتنا على التمسك بميثاق الأمم المتحدة. وقد ذكرت أعداد المشردين داخلياً عدة مرات. وهم ليسوا مجرد إحصاءات؛ فخلف كل رقم هناك حياة إنسان. ولذلك، أشكر الأعضاء مرة أخرى على أخذهم بعين الاعتبار الواجب تلك الأرواح المعرضة للخطر وعلى التمسك بالميثاق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧٤ من جدول الأعمال (تابع)

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

مشروع القرار (A/69/L.65)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشة بشأن البند ٧٤ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب)، وأنها اتخذت القرار ١٠٩/٦٩،

الفوري إلى المناطق التي تتكشف فيها حالات الطوارئ، والإسهام في إيجاد حلول للنازحين وتسهيل عودتهم.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه لا بد من تهيئة الظروف المثالية التي تمكنهما من تقييم الوضع الإنساني للسكان في المنطقة المعنية بشكل صحيح وضمان الوصول الآمن ودون انقطاع للجهات الفاعلة الإنسانية إلى تلك المنطقة. ونرى أنه يتعين على كل الأطراف المعنية الحفاظ على قواعد القانون الدولي الإنساني، التي تشكل الأساس لحماية المدنيين، واحترامها وتعزيزها في جميع الحالات وبطريقة نزيهة ومتسقة.

وأوروغواي تعتبر أن من المهم مواصلة المناقشات في جنيف لإيجاد حل لقضايا الأمن والاستقرار وللوضع الإنساني للنازحين واللاجئين في المنطقة، وتثق بأن تلك المداوات ستنتهي في أقرب فرصة ممكنة إلى نتيجة إيجابية لصالح المتضررين، وتوفر الظروف الملائمة لعودتهم الطوعية إلى ديارهم واحترام حقوقهم الإنسانية دون تمييز على أساس الأصل العرقي. وأوروغواي تولي أولوية قصوى للمناقشات وتشجع الأطراف على بذل أكبر جهد ممكن لضمان نجاحها. لذلك، يرى وفدي أنه من المناسب التصويت لصالح القرار ٢٨٦/٦٩.

السيدة شيلو (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب إسرائيل بالخطوات التي اتخذتها حكومة جورجيا لتطبيق الاستراتيجية الموضحة في تقرير الأمين العام (A/69/909) على النازحين. وقد حققت تلك الاستراتيجية تحسناً ملحوظاً في الأوضاع الإنسانية للمشردين داخلياً في مجالات مختلفة، مثل السكن والاندماج. وإسرائيل تشعر بالارتياح إزاء خطة العمل وتنفيذ الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وتنظر إسرائيل بعين الإيجاب أيضاً إلى برنامج جورجيا للتعامل مع المسألة من خلال التعاون، الذي يهدف إلى بناء الثقة والاطمئنان بين المجتمعات المنقسمة.

وإسرائيل تدعم روح المصالحة من خلال الحوار المباشر التي تروج لها الحكومة الجورجية. وتود إسرائيل أن تغتنم هذه

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي دعا إلى اتخاذ إجراءات على سبيل الاستعجال، بالاستناد إلى عمل الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

يمثل عرض مشروع القرار A/69/L.65 اليوم مرحلة هامة أخرى، إذ أن الجمعية العامة تسعى إلى وضع تدابير لوضع صك دولي ملزم قانوناً بموجب الاتفاقية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستغلاله المستدام. وسأكون مقصراً إن لم أثن على الوفود لالتزامها واجتهادها، الذي أسفر عن الاتفاق بتوافق الآراء على النص قيد النظر الآن.

وينص مشروع القرار، في جملة أمور، على عملية تحضيرية لإرساء الأساس لعقد مؤتمر حكومي دولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، للنظر في توصيات اللجنة التحضيرية بشأن عناصر صك دولي ملزم قانوناً بموجب الاتفاقية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله المستدام ومناقشة نصه.

وسيبين النظر في الوثيقة أيضاً أنه تم التوصل إلى اتفاق على أن تجتمع اللجنة التحضيرية عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، على النحو المفصل في الفقرة ١ (ب) من مشروع القرار. فيما يتعلق بالفقرة ١ (ط)، من المفهوم أن أي عناصر لا يتحقق بشأنها توافق في الآراء، حتى بعد بذل قصارى الجهد، يمكن إدراجها هي الأخرى ضمن توصيات اللجنة التحضيرية إلى الجمعية العامة؛ وتشدد الفقرة ٢ من مشروع النص على أن الوفود عازمة على الاستفادة من العمل السابق بشأن هذا الموضوع، وعلى هذا النحو، سيقدر مشروع القرار أن تركيز المفاوضات على المواضيع المحددة في المجموعة التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠١١، وتشمل حفظ التنوع البيولوجي البحري في

في جلستها العامة ٦٧ المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويذكر الأعضاء أيضاً أنه في إطار البند ٧٤ (أ) من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٩/٢٤٥ في جلستها العامة ٧٦ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

أعطي الكلمة لممثل ترينيداد وتوباغو ليعرض مشروع القرار A/69/L.65.

السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/69/L.65، المعنون "وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام".

ومشروع القرار يمثل مزيجاً من عمل جولتين من المشاورات غير الرسمية، وجولتين من المباحثات الاستكشافية وعمل مجموعات صغيرة، وكلها تستند إلى توصيات الفريق العامل غير الرسمي المخصص المفتوح العضوية بشأن نطاق صك دولي يوضع في إطار الاتفاقية ومعاييرها وجدواها، وفقاً للفقرة ٢١٤ من القرار ٦٩/٢٤٥.

وتجدر الإشارة إلى أن ولاية الفريق العامل أنشئت بموجب القرار ٦٦/٢٣١، ونتائج القرار ٦٧/٧٨ المتعلق بإعداد قرار بشأن وضع صك دولي في إطار اتفاقية قانون البحار يتخذ في الدورة التاسعة والسنتين للجمعية العامة. في الوقت نفسه، وخلال المفاوضات التي أسفرت عن إبرام الوثيقة المعروضة علينا صباح هذا اليوم، كانت الوفود تدرك الالتزام السياسي الذي قطعه رؤساء الدول والحكومات في الفقرة ١٦٢ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والمعنون "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٦٦/٢٨٨).

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الالتزام الذي جرى التعهد به في المؤتمر قد أقرته الجمعية العامة في القرار ٦٦/٢٨٨ المؤرخ

ولم يكن عمل المشاورات غير الرسمية ممكنا بدون مساعدة الخبراء التي قدمتها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وغيرها من وحدات الأمانة العامة، التي قدمت للمنسق المشورة عند الحاجة. في هذه المرحلة، أود أيضا أن أشكر كل الوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار حتى الآن. ويحدوني وطيد الأمل في أنه عندما تتخذ الجمعية العامة إجراء بشأن هذا الموضوع، أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، وهو ما سيكون متسقا مع ما شهدته واتسمت به جميع المداولات بشأن مسألة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية منذ أن أدرج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن البت في مشروع القرار A/69/L.65 تأجل إلى موعد لاحق، سيعلن عنه، وذلك من أجل إتاحة المزيد من الوقت للأمانة العامة لإبلاغ الجمعية العامة بشأن الآثار المترتبة على الاقتراح في الميزانية البرنامجية، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي. وبذلك تكون الجمعية العامة قد احتتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٧٤ من جدول الأعمال. رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، ولا سيما الموارد الجينية البحرية، في مجملها وككل واحد، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتقاسم المنافع، وتدابير من قبيل أدوات الإدارة الملائمة لكل منطقة على حدة، بما فيها المناطق البحرية المحمية، وتقييمات الأثر البيئي، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا البحرية.

وأظهرت المفاوضات غير الرسمية أيضا أن الوفود ترى أنه ينبغي أن يكون هناك مشاركة واسعة النطاق في مداولات جميع الدول الأعضاء، سواء من البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو، نتيجة للأهمية الهائلة التي توليها الوفود لأعمال اللجنة التحضيرية وفي النهاية عقد مؤتمر دولي لإبرام اتفاق دولي بشأن هذا الموضوع. وعليه، ستطلب الفقرة ٥ من مشروع القرار

”إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استثماريا خاصا للتبرعات من أجل مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية، على حضور اجتماعات اللجنة التحضيرية والمؤتمر الحكومي الدولي المشار إليه في الفقرة ١ (أ) أعلاه“.

من مشروع القرار. وتدعو الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأشخاص الطبيعيين والقانونيين إلى تقديم مساهمات مالية في الصندوق الاستثماري للتبرعات. وينصب التركيز على ضمان مشاركة الجميع.

كما كانت بعض الوفود مدركة تماما للحاجة إلى توفير الموارد اللازمة لتمكين اللجنة التحضيرية من أداء مهامها، ولذلك فإن الفقرة ٦ جديدة بالملاحظة.